الفصل التاسع

تحديات المستقبل

obeikandl.com

مقدمة

أولاً : تحدى الثورة التكنولوجية.

ثانياً : تحدى المعلوماتية وصناعة المعرفة.

ثالثاً : تحدى التكتلات الاقتصادية.

رابعاً : تحدى المتغيرات الثقافية.

خامساً : تحدى المتغيرات الاجتماعية.

سادساً : تحدى الديمقراطية.

سابعاً : تحدى الزيادة السكانية.

obeikandl.com

مقدمة :

يواجه العصر الحالى العديد من التحديات والتغيرات المتنوعة ولم يعد أمام المجتمع سوى أن ينظر فى أساس التقدم والتطور، وهو التعليم لاستشراف المستقبل بما يحمله من تقدم حديث وتطور مفاجئ وأن التحديات التى تواجه الإنسانية فى عصرنا الراهن تسبب لإنسان هذا العصر القلق وتثير فيه الخوف والرعب إلا أنها تضع الإنسان أمام مستقبله بشكل سريع وعنيف وأنها تجعل الإنسان كثير التفكير بالمستقبل.

وزاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بوضع الجامعات ودورها فى المجتمع ا لمعاصر، وبمستقبل التعليم الجامعى وأهدافه والتحديات التى تواجه الجامعات فى مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأساليب، والوسائل انتى يمكن أن تستعين بها الجامعات لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أو تذليلها وتطويعها لصالحها وتحقيق أهدافها وخدمة رسالتها العلمية.

وهناك بعض التحديات التى تهددنا ولذلك يجب علينا أن نحدد بعض الوسائل والأساليب لمواجهة هذه التحديات المستقبلية ونحن ندرك ما يمكن أن تفعله هذه التحديات المستقبلية، فالهدف الأساسى لنا اليوم هو ضرورة إعطاء الأفكار الحديثة الفرص لتنمو وتنتشر ومن خلالها كيفية مواجهة هذه التحديات.

والتعليم العالى له دور كبير فى تكوين وتقدم المجتمع وتحقيق أهدافه وفى مواجهة التحديات المعاصرة والتغيرات السريعة الهائلة فى مختلف المجالات وفى تلبية احتياجات المجتمع من الموارد البشرية وله دور كبير فى متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى وملاحقة هذا التقدم عن طريق إعداد الباحثين وخلق الطاقات المبدعة والعمل على تنميتها. ويتفق المربون على أن إعداد معلم المستقبل مرتبط بما سيوكل إليه القيام به فى القرن الحادى والعشرين، وبذلك يجب أن يأخذ الإعداد الحالى فى كليات التربية مطالب المستقبل خاصة وأن الأساليب المتبعة فى كليات التربية أساليب قاصرة لا تصلح لتأهيل معلم المستقبل في عصر الفضاء والالكترونيات والأقمار الصناعية.

ويتفق أيضاً مع المربون كثير من القادة السياسيين أن تنمية الموارد البشرية هى المفتاح

لمستقبل التعليم العالى وخاصة من أجل إنتاج قوة عمل فنية وصناعية وإدارية ويزداد اتساعاً بتنوع الكفاءات والقدرة على العمل الجاد والانضباط والإخلاص فى أداء العمل ومن الضرورى تنويع مؤسسات التعليم العالى وليس لمجرد تلبية احتياجات السوق بل أيضاً لكفالة توافر النطاق الواسع من المعرفة والقدرات اللازمة فى جميع الدول من أجل دخول القرن الحادى والعشرين.

والتغيرات السريعة فى مختلف مجالات المعرفة، والتى تؤثر على المجتمع في مختلف مجالات حياته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليمياً تتطلب ضرورة مواءمة، ومسايرة مقررات إعداد المعلم لهذه التغيرات بحيث يجب ألا تكون مقررات الإعداد جامدة بل تتسم بالمرونة لدرجة تسمح معها بتعديل مقررات الإعداد بما يتفق والمتغيرات الحادثة فى المجتمع.

ويتطلب ذلك بالضرورة تحرر التعليم الجامعى من الأنماط التقليدية القائمة الآن سواء فيما يتعلق بالمناهج أو بعض المقررات أو بعض طرق التدريس مع اتساع النظر فى تصور أهداف الجامعة بحيث تضفى على التعليم الجامعى طابعاً ثقافياً إنسانيا نابعا من التجربة الخاصة ومن الاتصال بالثقافات العالمية المختلفة. وتواجه الأمة العربية وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين العديد من التحديات الدولية والإقليمية والمحلية، والتى تجعل من التطوير خيارا استراتيجيا لا بديل عنه فالأمة العربية لا تعيش بمعزل عن الدول الأخرى بل تعيش منفتحة على العالم كله بما لها من تراث ثقافى وحضارى يؤهلها للانفتاح على ثقافات العالم والتكيف مع متغيراته.

وأن على كليات التربية باعتبارها أحد مراكز التعليم العالى في مواجهة هذه التحديات عن طريق الإعداد الجيد للمعلم التى تتوافر فيه الخصائص والمستوى الذى يجعل ذلك المعلم قادراً على مواجهة هذه التحديات، والتغيرات الحالية والمستقبلية وتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين لسد احتياجات المجتمع مع المعلمين.

أولاً - تحدى الثورة التكنولوجية :

يتميز العصر الذى نحياه بأنه عصر التكنولوجيا بما ينطوى عليه من تطبيق للعلم الحديث فى مختلف المجالات ومن أبرز مظاهر ذلك العصر، ثورة الاتصالات، وثورة تكنولوجيا المعلومات فقد أدى التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال إلى تحويل العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة وربط الشعوب المتباعدة بعضها ببعض وأصبح الإنسان قادراً على رصد ما يجرى على الطرف الآخر من الكرة الأرضية بالصوت والصورة فى لحظة قيام الحدث وأسهمت تلك الثورات فى ظهور مفهوم جديد للعصر الذى نحياه الآن وهو عصر العولمة، فقد غيرت ثورة الاتصالات من طبيعة وسائل الإعلام العالية وأدت إلى انتشار المعلومات من خلال البث بالأقمار الصناعية ونقل الصوت والصورة إلى جميع المناطق فى الكرة الأرضية.

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم الظاهرات التى تميز العصر الحالى وتعود أهميتها إلى التأثير العميق الشامل الذى تحدثه فى كافة جوانب الحياة وإلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تثيرها. ولقد نجم عن هذا الانفجار المعرفى والتكنولوجى العديد من المتغيرات فى كافة المجالات إذا زادت حدة التغير الاجتماعى وبخاصة فى القيم والمؤسسات، والعلاقات الاجتماعية فالتغير فى القوى المنتجة سيلقى بظلاله على أنماط الحياة الاجتماعية بأسرها فمع زيادة الحاجة إلى عمالة جديدة والاتجاه إلى لا مركزية الإنتاج بفضل عصر المعلومات ستتجه الدول الصناعية إلى نشر السكان وعدم تركيزهم فى المدن كما يتوقع الزحف على المدن فى الدول النامية وزيادة عدد سكانها كما يتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك الفردي ونقص ساعات العمل وزيادة وقت الفراغ نظراً لزيادة القدرة الإنتاجية زيادة هائلة. كما يتوقع أن يحدث تغيير فى الطبقة العاملة وطبيعة عملها ومن ثم عقليتها المهنية والاجتماعية.

يعتمد امتلاك زمام التقدم العلمى والتكنولوجى على تعليم جامعى قادر على إعداد قوى بشرية قادرة على التعامل مع التقدم العلمى والتكنولوجى، حيث لا مكان فى الوقت الحالى لتعليم جامعى منعزل عن المجتمع وأفراده وإحداث التنمية الشاملة فى ظل هذا

العالم المتغير ، فلم يعد دور الجامعات إعداد الطلاب لوظائف تقليدية فقط بل إعدادهم للتفاعل بفعالية واقتدار مع وسائل الإنتاج المتجددة لأن الوظائف التى يلتحقون بها بعد انتهاء دراستهم ربما تختفى من جراء طبيعة المتغيرات التكنولوجية.

ويقصد بالتقدم التكنولوجى التغير السريع فى مختلف جوانب الحياة والتطور العلمى وما يرتبط به من تطبيق تكنولوجى فى هذه الجوانب الحياتية والإبداع العقلى والمعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والمادية وزيادة فاعلية المنظومات الحياتة والتحكم فيها.

والثورة التكنولوجية هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة ويعتبر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات المتبقية من هذا القرن. وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات و التعرف على طرق استخدامها هو محل التقدم فى القرن القادم.

والعلم يتطور فى عالمنا بسرعة مذهلة حيث تتضاعف المعرفة وتتولى الكشوفات العلمية بمعدلات متسارعة يتبعها تزايد المبتكرات التقنية واتساع التطبيقات الإلكترونية، وساعد على ذلك تبدل أساليب العمل والإنتاج وزيادة التخصص وازدياد الاحتكاك الثقافى بين المجتمعات وتدخل العلم والتقنية فى حياة الفرد، والمجتمع، والمدرسة فى عصر العلم. والتكنولوجيا بدعوة إلي تغير طرقها وأساليب تربية النشء، وتعمل على تزويدهم بأدوات الكشف عن المعرفة والمهارات الأساسية فى التفكير والتعبير وأن تنمى لديهم القدرة على الملاحظة والبحث وغيرها من الطرق التى تمكنه من أن يعلم نفسه بنفسه.

وسوف تؤدى تكنولوجيا المعلومات فى مجتمعات ما بعد الصناعة إلى وجود فراغ أو فجوة بين الذين يملكون المعلومات ويستخدمونها ويستفيدون منها وبين الذين لا يملكون تلك المعلومات، ولا يستطيعون استخدامها أو يستفيدون منها. ونتيجة لذلك سوف

تزداد حجم تلك الفجوة كلما زاد هذا الكم الهائل من وسائل المعلومات والاتصال.

وبناء على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات مكنت الإنسان من أن يراجع عقله في أىَ وقت وفى أى نوع من المعلومات فى وقت قصير جداً إذا احتاجها، لأن عملية التسجيل للمعلومات والوعى بها يجعلها قابلة للتحسين والإضافة والتعديل بالاعتماد على قواعد أساسية لذلك التطوير أو التعديل أو التحسين، وعلى ذلك فالتعليم العام يجب تزويده بالمستوى الأعلى من المعارف والحقائق بشكل مطلق فهو يقدم المعلومة مجردة ويؤكد على جعلها مفيدة فى عالم الواقع.

ولم تقتصر هذه الثورة العلمية على الجوانب النظرية بل تعدتها إلى الجوانب التطبيقية فقد تقلصت الفجوة الزمنية بين النظرية وتطبيقها بصورة واضحة.

ولا يقتصر مفهوم التكنولوجيا على الأدوات والوسائل التى يمكن أن تسهم عملية التعليم، والتعلم بل يتعدى ذلك إلى الطرق، والاستراتيجيات التى يتم من خلالها تطبيق النظريات والأفكار، والمعارف إلى أدوات منتجة يمكن من خلالها تحسين العمل.

وما يشهده العالم اليوم من تغير فى مجال تكنولوجيا المعلومات، ومصادر الحصول عليها يعد من أكبر العوامل ذات التأثير فى المنهج المدرسى فارتباط المنهج المدرسى التقليدى بالكتاب، وبالمعلم أخذ بالانحسار لصالح مجموعة متعددة من مصادر المعرفة التى أصبحت فى متناول الجميع، ففى الوقت الراهن تقوم مراكز التعلم العالمية بتوفير المعلومات لطالبيها فى جميع مجالات المعرفة عن طريق وسائل وأدوات متطورة تعمل بكفاءة وفعالية.

ونجد أن تكنولوجيا المعلومات الحديثة، والعولمة واقعاً جديداً فى مجال التعليم، وبخاصة التعليم العالى إلى جانب المجالات الحياتية الأخرى، ويتطلب الأمر أن تغير جامعات الوطن العربى من فلسفاتها ومناهجها ومؤسساتها التعليمية التقليدية، حيث أن الأساتذة والطلبة بدأوا يدركون بعض التغيرات التى جاءت بها التكنولوجيا الحديثة والعولمة، وأولى هذه التغيرات القناعة بأن عمليات التعليم والتعلم يمكن أن تكون خارج أسوار الجامعة وأن المفهوم التقليدى للجامعة والكلية يمكن أن يطور ويجدد بل يتغير كليا

ويأخذ شكلاً آخر مختلفاً عن الشكل القديم وهذا الاتجاه يزداد قوة وسرعة ليس فى الوطن العربى فقط بل فى جميع أنحاء العالم تقريباً.

وكل تغير مجتمعى لابد أن يصاحبه تغيير تربوى وأن هناك من يرى النقلة المجتمعية التى ستحدثها تكنولوجيا المعلومات ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية، وتبرز علاقة المعلومات بالتربية خاصة جانبها التعليمى بشكل مباشر إذا ما نظرنا فى اقتناء المعرفة.

ولذلك فمن الواجب دراسة التكنولوجيا المستخدمة اليوم للوصول إلى الفوائد والحدود لمختلف الوسائل للتعليم العولمى للغد.

واستثماراتنا فى مجال التكنولوجيا قد طورت بشكل واضح قدرتنا على الاستجابة للظروف المتغايرة أنه على أساس يوحى بأننا جميعاً نتفاعل مع أنظمة المعلومات، وفى المستقبل سنعتمد أكثر على نظم المعلومات. إن معرفة قدرة نظم المعلومات، والقدرة على وضع هذه المعرفة محل العمل أن تنتج مؤسسات ووظائف شخصية والتى تصل لأهدافهم وإلى مجتمع بنوعية حياة سامية ويتضح من ذلك أن للعلم دوراً كبيراً ومؤثرا فى العصر الذى نعيش فيه فنحن فى حاجة إلى علم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق الثورة التكنولوجية وبذلك يصبح واضحاً أنه يجب الربط بين التقدم العلمى، والتقدم التكنولوجى مما يتطلب ذلك أثراً على النظام التربوى، وعلى اختيار نوع التعليم مما يعدهم للحياة العملية فى المستقبل ومما يؤثر ذلك على عملية إعداد المعلم مما يجب أن تتناول عملية إعداد المعلم تحول وظيفة المعلم من مجرد ملقن ومحفظ واستظهار للمعلومات والمناهج والمقررات الدراسية إلى متبع للمنهج العلمى، ومسهلاً لعملية التعليم وأن يتسم بالمرونة وممارسا لعديد من الأنشطة الدراسية وتحول المتعلم من متلقن سلبى إلى متعلم مشارك ومناقشاً ومحاوراً إيجابياً للحصول على المعرفة ويساعد على ذلك أيضاً تكنولوجيا المعلومات التى يجب أن تدخل بصورة مهيمنة فى برامج الإعداد بحيث تمكن المعلم من تهيئة التلاميذ للتعامل مع المستقبل والتعرف على تكنولوجيا المعلومات ويجب أن تصبح ضمن مقررات كلية التربية بصورة عامة بدلا من تخصص فريد بهدف تمكين المعلم أن يساير مجتمع المعلومات، والتعامل مع متطلبات المستقبل بالإضافة إلى ذلك

يجب أن تصبح نظم التربية متجددة بحيث تتفق مع مسايرات العصر وتحديات متطلبات المستقبل، وهكذا تبدو الحاجة ماسة إلى الاهتمام بالتعليم وبالتكنولوجيا للمعلم العربى ويمكن أن يكون ذلك من خلال برنامج تعليمى يساعد المعلم على تنمية فهمه وكفاءته فى التصميم والإنتاج والاستخدام للمنتجات، والنظم التكنولوجية.

ويجب على المعلم مواكبة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى وتكنولوجيا المعلومات بحيث يظل على اتصال دائم بتلك المستجدات والمستحدثات وملاحقة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى من المعلومات والقدرة على استخدام الأساليب التكنولوجية فى العملية التعليمية.

ويتصف التقدم التكنولوجى بمجموعة من الخصائص والسمات أبرزها:

١- ظهور تكنولوجيا جديدة، مثل التكنولوجيا الذرية، والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الفضاء والإلكترونيات الدقيقة.

٢- يتسم بالإيقاع المتسارع والذى سوف يغير نسيج الحياة وإيقاعها وانعكاساتها على النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والعسكرية.

٣- ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة والسباق فى الإنتاج والصناعة لكسب المزيد من الأسواق العالمية والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة انطلاقاً من قاعدة معلوماتية ضخمة لتصبح التكنولوجيا هى المورد الرئيسى للاقتصاد المتقدم.

٤ يحدث بمعدلات متسارعة للغاية إلى حد ضاقت معه الفجوة الزمنية التى تفصل بين تاريخ الاكتشاف العلمى وبين بداية تطبيقه عملياً.

٥- استحداث صناعات وخطوط فرعية جديدة للصناعات الحديثة المتنوعة، مثل البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

٦- مساعدة التقدم العلمى والتكنولوجى على اختصار العمل اليدوى والميكانيكى والاعتماد على المجهود الذهنى.

ثانياً - تحدى المعلوماتية وصناعة المعرفة :

يمر العالم الآن بثورة تكنولوجية تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات، والكم الهائل من المعرفة يحتاج إلي تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه بالإضافة إلى التعرف على طرق استخدامها فهو المحك للتقدم، ومواجهة القرن القادم. وهذه القدرة التكنولوجية سوف يتأثر بها الجميع مما تحدث نوعا من التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد، والمجتمع لكى يكونا سريعى التكيف مع كل تحول وتغير.

ولا جدل أن ثورة المعلومات التى يشهدها العالم الآن أحدثت، ومازالت تحدث طفرة هائلة فى مختلف مجالات المعرفة وهذا يعود إلى اعتماد هذه الثورة على المعرفة العلمية المتقدمة والمعلومات المتقدمة سريعة الانفجار المعلوماتى الناتج عن تضاعف حجم المعرفة، ولذا كان من الأمور الطبيعية أن يصاحب هذا التطور المعرفي تطوراً تقنياً كبيراً بهدف التوصل إلى وسيلة فعالة للتحكم فى حجم المعلومات وتدفقها، ومعرفة قدرة نظم المعلومات والقدرة على وضع هذه المعرفة محل العمل يمكن أن تنتج مؤسسات، ووظائف شخصية.

وانتشار المعرفة يتم الآن بسرعة لا تعرف حدوداً سوى مدى إتاحة الفرص التربوية والتعليمية؛ وذلك بفضل انتشار وسائل الاتصال ووسائط الإعلام الفائقة والتطور التى حطمت الحواجز التعليمية التى كانت تحول دون تقاسم التراث العلمى، والثقافى المشترك بين البشر.

وبالطبع فإن المعرفة بنظرياتها وتقنياتها وبدائلها ومستوياتها المتفاوتة وقوتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية هى المصدر الوحيد للقوة التى تمثل الباعث، والدافع وراء كل الأنشطة الإنسانية المختلفة. وهى أساس وشريان وعصب التقدم المجتمعى على مر العصور ولا غنى عنها لأى تقدم أو تطور أو نمو على مر العصور. وإن كانت أهميتها تزداد بمعدل تضاعفها أو أكثر، وهذا يجعل منها تجارة رابحة، وسلعة رائجة حيث تتحدد فى ضوء كم المعارف التى تتحصل عليها الدول مدى مكانتها بين دول العالم المختلفة ومدي تفوقها وانحسارها.

وذلك فإن مهمة التعليم العالى ليست فقط تطوير المعرفة وتدريب المتخصصين ولكن أيضاً نقل الحضارة وبناء صرح شائع للمعرفة، ولذلك فإن المهمة العظمى للتعليم العالى هى إنجاز نوع من التكامل فى كلتا الحالتين من المعرفة (المعرفة الخاصة والمعرفة العامة للعالم ككل) وأن يفعل ذلك على أساس وقواعد عالمية.

وتخطيط نظام المعلومات يشمل تطوير الاتجاه العام والمحدد لمناطق نظم المعلومات، وأن برامج المستقبل ومشروعاته قد تم تحديدها من خلال تخطيط نظم المعلومات، والتى يمكن أن تكون نتيجة مباشرة للتخطيط الاستراتيجى للمنظمة أو المؤسسة، وأن تخطيط نظم المعلومات يمكن أن يؤثر فى الكثير من المجالات والأفراد داخل أو خارج المؤسسة، وتخطيط نظم المعومات يعرض الكثير من المميزات وتشمل:-

١- تطوير استراتيجية طويلة المدى.

٢- الاستغلال الأفضل لمصادر المعلومات.

٣- الأداء الأفضل للمجالات الوظيفية.

والتخطيط لنظم المعلومات يمكن أن ينتج عنه الاستخدام أو الاستغلال الأفضل لمصادر المعلومات، ومن دون تخطيط لنظم المعلومات يمكن أن ينتج عنه أنظمة أقل تطوراً ويجعل من الصعب جداً تقييم أداء يقيم نظم المعلومات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة وأن يكون هناك مستوى لقياس الأداء الفعلي وعدم وجود مستوى للمعيار يمكن أن ينتج عنه سوء فهم بين التنفيذ على المستوى الأعلى وقسم نظم المعلومات.

وتتميز المعلومات بعدة خصائص رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلى:-

١- التمتع والسيولة فالمعلومات ذات قدرة هائلة على التشكل فعلى سبيل المثال يمكن تمثيل المعلومات نفسها فى صورة قوائم أو أشكال ورسوم بيانية أو رسوم متحركة أو أصوات ناطقة وتقوم وسائل الإعلام باستغلال تلك الخاصية فى تكييف رسائلها الإعلامية بما يتفق مع مصلحة المعلن أو المهيمن.

٢- سهولة النسخ: حيث يستطيع مستقبل المعلومات نسخ ما يتلقاه منها بوسائل يسيرة للغاية.

٣- قابلية النقل عبر مسارات محددة (مثل انتقال موجة أو بثها على المشاع لمن يرغب فى استقبالها).

٤ إمكانية استنتاج معلومات جديدة من بيانات قديمة قد تكون مشوشة وذلك من خلال تتبع مسارات عدم الاتساق والتعويض عن البيانات غير المتكاملة.

٥ القابلية الكبيرة للإندماج بين العناصر المعلوماتية حيث يمكن ضم عدة قوائم فى قائمة واحدة أو إضافة ملف معين لقاعدة بيانات قائمة أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخلاصها من نصوص سابقة.

٦ المعلومات مصدر رئيسى للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية للمجتمعات الحديثة.

٧ المعلومات تنمو مع زيادة استهلاكها فهى لا تتأثر بالاستهلاك وهى المورد الإنسانى الوحيد الذي لا يتناقص بل على العكس.

سمات مجتمع المعلومات :

إن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يسمح بالاتصالات المفتوحة وذلك المجتمع الذى ينتج المعلومات على نطاق واسع وتنتشر فيه المعلومات بلا قيود وبذلك تصبح فيه المعلومات قوة دافعة نحو توجيه الاقتصاد والتنمية.

ولمجتمع المعلومات سمات تميزه وتميز أيضاً المهارات المعلوماتية لأفراده ويمكن إجمال ذلك فيما يلى:

١ القوة المحركة الأساسية فى مجتمعات المعلومات هى إنتاج المعلومات وليس إنتاج السلع المادية.

٢ تكنولوجيا الحاسب الآلى هى التكنولوجيا الأساسية فى مجتمع المعلومات.

٣- أساليب حل المشكلات وصناعة القرار هى أساس مجتمع المعلومات.

٤- الصناعات الرئيسية هى الصناعات المعتمدة على المعلومات والمرتبطة بالمعرفة.

٥ مركز الثقل الاجتماعى سيكون للعاملين فى حقول المعلومات والاتصالات وإنتاج المعرفة.

٦- بينما يقوم المجتمع الصناعى على التخصص وتقسيم العمل فإن مجتمع المعلومات يعتمد على التكامل والتنسيق وحسن استخدام المعلومات فى المواقف المتعددة ومرونة التنقل بين المهن والوظائف.

٧- تتوزع السلطة فى الوحدات الاقتصادية أفقياً وليس رأسياً، وسيتحول التنظيم الإدارى من المركزية إلى اللا مركزية.

٨- ارتفاع قيمة الوقت فى مجتمع المعلومات أكثر منه فى المجتمع الصناعى.

٨- تمتع أفراد المجتمع المعلوماتى بالوعى الكونى أى إدراك المتغيرات العالمية مع إجادة اللغات وأسس الرياضيات والقدرة على التعلم الذاتى والابتكارية وامتلاك فلسفة كونية تؤكد على المثل العليا ومفهوم الحرية واحترام خصوصية الآخرين.

ويجب على المعلم مواكبة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى وتكنولوجيا المعلومات بحيث أن يظل على اتصال دائم بتلك المستجدات والمستحدثات، وملاحقة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى، والمعلومات، والقدرة على استخدام تلك الأساليب التكنولوجية فى العملية التعليمية وبالتالى يجب أن تتضمن برامج، ومقررات كلية التربية مختلف مجالات المعرفة، والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

ثالثاً - تحدى التكتلات الاقتصادية :

واكبت التغيرات التكنولوجية تطور الاقتصاد فى العالم من اقتصاد ما قبل الصناعة ما يمكن أن يطلق عليه اقتصاد ما بعد الصناعة **post industrial economy** والذى يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وتكنولوجيا المعلومات كما شملت هذه التغيرات أيضاً مجال التجارة حيث نجد الآن المؤسسات والشركات المتعددة التى تتخطى موازناتها موازنات الكثير من الدول بل تمتد تعاملاتها عبر الحدود. والدليل على ذلك ما سمى باتفاقية التجارة الحرة (الجات). والمتغيرات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع الإنسانى بصفة عامة أو الدول النامية بصفة خاصة عديدة يصعب حصرها فى هذا المجال إلا أن أهم عناصرها تؤثر فى العملية التعليمية الجامعية. من هذه العناصر ظهور أساليب فى الإنتاج الزراعى والصناعى وفى الخدمات واختفاء أخرى مما يستدعى ملاحقة ذلك فى

مضمون العملية التعليمية، ومنها نوع العمل الذى يقوم به خريجو الجامعة فى حياتهم الوظيفية وينتظر تزايد ذلك. مما يستوجب أسلوباً فى التعليم يركز على الكيف أكثر من مجرد الكم وإتقان المهارة. ويركز على تمكين الفرد من اختيار العمل المناسب لقدراته، والتكيف مع الظروف المتغيرة. ومن أبعاد التغيرات الاقتصادية الأخذ بمعايير الكفاءة الداخلية فى إدارة المؤسسات المختلفة ومن بينها الجامعات. ومن أخطر أبعاد التغير الاقتصادى تحقيق زيادة فى الإنتاج ورفع مستوى معيشة الأفراد. وينتظر من الجامعات أن تشارك بصورة أساسية فى هذا الجهد بحيث تحقق أهداف خطط التنمية حيث إنه معقل الفكر ومركز الثورة البشرية، فتقدم أساليب وبدائل جديدة للتنمية، وتقوم بتخريج الكفاءات البشرية على اختلاف مستوياتها لتقوم بأعباء العمل فى تنفيذ خطط التنمية.

ولقد صاحب هذا التقدم الاقتصادى السريع ظاهرة التغير السريع فى بنية المهن وطبيعتها حيث اختفت بعض المهن وظهرت أخرى، ولم تعد المهن اليوم تتطلب الجهد العضلى، والقوة الجسمية؛ إنما تتطلب دقة التفكير بدرجة عالية. كما حلت التقنيات الحديثة محل الإنسان فى الكثير من الأعمال، الأمر الذى دعا بعض الكتاب من أمثال كلارك CLARK فى كتابه عن الحياة والقرن الواحد والعشرين إلى أن يقول إنه فى حلول عام ٢٠١٩ سوف لا تبقى فى المصانع وظائف إلا قلة من الفنيين ذلك لملاحظة إشارات التحكم حيث إن مصانع الغد سوف تكون الية وبأجهزة كمبيوتر توجه الإنسان الآلى.

وأشارت دراسة أجريت عام ١٩٨٠ إلى أنه فى فترة تراوحت ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام من بداية عمل المهندسين اليابانيين أكثر من ٤٠٪ ينخرطون فى تخصصات فنية مختلفة إلى حد كبير عن تلك التى درسوها فى الجامعة، وهذا يعنى أنه ينبغى على التعليم أن يعد الأفراد إعداداً يجمع بين الشمول والتخصص بحيث يسهل على الفرد بعد تخرجه أن ينتقل من عمل إلى آخر قريب منه بعد فترة من التدريب، وهذا يعطى للمتعلم الفرصة فى مواكبة التجديدات داخل تخصصه وعليه ينبغى أن ينعكس هذا الاتجاه على سياسة إعداد المعلم بحيث يتسم بالتكامل فيجمع بين الشمول، والتخصص حيث إن

ذلك سوف يؤدى إلى حسن إدراك المعلم للعلاقة التفاعلية بين مختلف التخصصات من ناحية ويمكن له أن يقوم بتدريس أكثر من تخصصين متقاربين من ناحية أخرى.

وهذا الاتجاه لا يقلل من شأن التخصص وأهميته، وإنما هى استجابة للتغير السريع فى بنية المهن وتزايد الاعتماد على التقنيات فى أساليب الإنتاج مما يضاعف من مسئوليات التربية وذلك من منطلق إحداث التوازن بين التقدم التقنى والتقدم الروحى، والاجتماعى، والفكرى سعياً وراء التوظيف الأمثل لهذا التقدم وبصفة خاصة في المجال الاقتصادى وهكذا فإن ارتفاع مستويات التعليم والتدريب من أجل الاحتفاظ بالعمل فى مكان معين والترقى فيه سيكون دافعاً إلى إحداث تغيرات مهمة فى مجال التعليم بصفة عامة وفى مجال إعداد المعلمين بصفة خاصة.

ومن هنا فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته. كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته، ومقدار ما يتوفر له من الخبرات الأساسية، والقدرات وبهذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موضع الدول على الخريطة العالمية وأن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فى هذه الدولة، وفى الوقت الذى نتجه فيه إلى الموجة الثالثة والإنتاج الكثيف للمعرفة، ونجد أن قيمة أى منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة فى هذا المنتج. وإذا كانت المعرفة هى المكون الأساسى فإن هذا يعنى أن تصبح قدرة أى دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك هذا المكون الأساسى معيار مهم للتقدم والأمن القومى معاً ولكى نستطيع أن نواجه هذا فإنه من المحتم والضرورى أن تحدث تحولات جذرية فى التعليم طالما أن قيمة أى دولة تتمثل فى المكون المعرفى فيها وفى قدرتها على اكتشاف تقنيات جديدة وفى قدرتها على اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج تكنولوجيا فائقة فنحن من أجل هذا نحتاج إلى نوعية جديدة من المتعلمين يتعاملون ويتفاعلون مع الموجة الثالثة مع لغة القرن الحادى والعشرين وآلياته.

كما أن المتغيرات الاقتصادية تتيح دوراً محسوساً للقطاع الخاص فى ظل نظام الخصخصة بما يزيد من دور النشاط الفردى فى إدارة الاقتصاد، وان التغيرات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية تؤثر تأثيراً مباشراً على المدارس والمعلمين من خلال إيجاد توازن بين

احتياجات القوى العاملة، وهذا يتطلب تحليلاً واعياً لمحددات اختيار، وانتقاء وتدريب التلاميذ، وإعداد معلمى المستقبل، وإعادة تدريبهم بحيث يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات فى أساليب الإدارة الذاتية للمشروعات الاقتصادية وإرساء المفاهيم الأساسية للجودة وتقليل الكلفة وتمويل المشروعات والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتوقعة والمحتملة فى فهم المنظور العالمى والمجتمعى والمعرفى والتكنولوجى.

رابعاً - تحدى المتغيرات الثقافية :

يقصد بالتغير الثقافى بأنه ظاهرة اجتماعية طبيعية مستمرة لا تتوقف، ولا يمكن القضاء عليها فالمجتمع فى تغير دائم مهما كانت حالته من العزلة أو البدائية ومن عوامل التغير الثقافى طبيعة الفكر الإنسانى نفسه؛ لأن الإنسان لا يكف عن التفكير ويدفعه التفكير إلى العمل بالإضافة إلى أن الاتصال بين ثقافتين يؤدى إلى التلاحم بينهما سواء أكان هذا الاتصال عرضا أم مقصوداً هذا بالإضافة إلى أن البعثات والمهام العلمية تعتبر إحدى الوسائل للاتصال بين الثقافات إلى جانب الثورة التكنولوجية فى عالم الاتصالات أدت إلى اتصال جميع ثقافات العالم عن طريق شبكة المعلومات ووصلات الأقمار الصناعية التفاعلية، والمستحدثات والاكتشافات البيئية أدت إلى تغير البناء الاجتماعى؛ ومن ثم تغيرت ثقافة المجتمع. ويجب تحقيق الوحدة الثقافية العربية؛ وذلك للحد من الثنائيات والانفصاليات والازدواجيات القائمة فى الثقافة العربية وتنمية ما طرأ عليها من علائق وشوائب، ومواجهة الغزو الثقافى الأجنبى الهادف إلى تشويه وتحجيم الثقافة العربية. وسبيل ذلك توحيد نظم التعليم العربى وعصريته من خلال برامج تعليمية متقدمة وسلم تعليمى متطور وإدارة تقنية ومعلم مؤهل تأهيلاً علمياً ومبادئ حديثة ومناشط وإشراف تربوى واع.

ومهمة الثقافة فى توجيه وعى الجماعة هى توحيد الناس فى مجتمع خاص بهم من خلال تراكيب اللغة والرمز والمعتقدات والجماليات وتكنولوجيا المعلومات هى البنية التحتية (الأساسية) لدعم هذه المهام أما بالنسبة لتشكيل وعى الفرد فالثقافة دورها المحورى فى اقتناء المعرفة وتنمية أساليب التفكير وقدرة التعبير عن العواطف والأحاسيس.

ومهمة التعليم هى تدمير الأسوار الفاصلة التى تحافظ على الهويات المنفصلة وبذلك يخلق التفاهم ويعزز التعاطف مع الحفاظ على الفروق الثقافية فى الوقت ذاته، وبالرغم من أن الجامعة تقف على قمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعى بثقافات ولغات معينة فإن من تحديات التعليم فى العصر الجديد هو الربط بين قاعدة الفهم المتطور للمصالح الوطنية والأبعاد الدولية وينبغى أن يوفر التعليم العالى تعليماً أرقى يحافظ على الهويات المستقلة ويعمل مع ذلك على جذب تلك الهويات داخل كل أوسع وأكثر شمولاً يحترم كل من الثقافات المتميزة والبيئة متعددة الثقافات وكذلك ينبغى لمؤسسات التعليم العالى أن تبذل جهوداً خاصة للتشجيع على وضع برامج متكاملة ترمى إلى ظهور ثقافات للسلام وتعزيز التنمية المتواصلة.

وبذلك لا يجب أن تنعزل التربية عن مجريات الأحداث وأن تحاول خلال عناصرها، ووسائطها التربوية المختلفة بناء الشخصية الخلاقة التى لا تتابع الجديد فحسب، بل تعتمل على صياغة مستقبل أفضل وتجد لها مكانا فى عالم الإبداع. وللمعلم دوره المهم، والخطير فى مواجهة الغزو الثقافى حيث يساعد الأبناء على البحث لأنفسهم عن الذاتية والهوية الثقافية لمواجهة عالم الغد ذلك أثناء تعلم المهارات الفنية المتعددة وتنمية قدرة الفرد على الابتكار والابداع وبث روح المنافسة فى التلاميذ ومن ثم إعداد الأفراد القادرين على أن يجدوا لهم مكانا فى المجتمع العالمى الجديد.

ولمواجهة هذا التحدى من التحديات يجب أن تكون برامج إعداد المعلم تنمى لديه فهم الثقافة العامة والتفكير الناقد، والقدرة على التشكيل الاجتماعى وتزويده بالمهارات التى تمكنه من الإلمام بالمستحدثات الجديدة فى مجال التعليم والتعلم وأن تتناول برامج إعداد المعلم القضايا، والمشكلات المستقبلية، وأن تؤهله لكيفية التعامل مع هذه القضايا والمشكلات.

خامساً - تحدى المتغيرات الاجتماعية:

يشهد العصر الحالى كثيراً من التغيرات والتحولات الاجتماعية التى تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على المنهج الدراسى من أبرز ذلك ما تشهده الأسرة من تغير فى

قيمها وأهدافها وطموحاتها وأنماط سلوكها. فقد تخلت الأسرة فى المجتمع العربى والإسلامى عن كثير من أدوارها، وقيمها السابقة فى اختيار شريك الحياة والإنجاب وعدد أفراد الأسرة والمشاركة والعمل الطموح وحلت محل تلك قيم وأدوار جديدة بفعل تأثير كثير من العوامل الثقافية والسياسية، والإعلامية التى يصعب مقاومتها والحد من تأثيراتها وبغض النظر عن كون هذا التحول والتغير موجباً أو سالباً إلا أن ما يترتب عليه فى مجال تربية النشء خطير جداً وليس الأمر مقتصراً على مجال الأسرة لكنه يسرى على كل المؤسسات الاجتماعية التى انتابها التغير والتحول وأخطر من ذلك كله مشاركة الأفراد فى تلك المؤسسات الاجتماعية بفاعلية ومن هذا المنطلق فإن على المناهج المدرسية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة تجاه التنشئة الاجتماعية، وإعداد الأفراد للتكيف مع كل المتغيرات، وهذا يتطلب إعادة النظر فى أهداف هذه المناهج ومضامينها المعرفية، والخبرات التعليمية التى تقدمها، وعمليات تقويم التعلم كما يتطلب مراجعة النظم واللوائح التعليمية السائدة وأنماط الإشراف والإدارة. وللمتغيرات الاجتماعية متغيرات عديدة أهمها اختلاف الفوارق الحادة بين الريف والحضر وطموح أهل الريف، وهذا حقهم أن يعيشوا حياة أهل الحضر ويصير الفارق بينهم نوع من النشاط الاقتصادى لأنواع المعيشة ومنها خروج المرأة إلى مجالات العمل، وسعيها نحو التعلم، وحركتها نحو المساواة فى الحقوق والواجبات مع الرجل، وهذه الأنواع من الطموح المشروع تفرض طلباً اجتماعيا من الاستجابة له على التعليم الجامعى.

وهناك متغيرات اجتماعية أخرى هى علاقة الصغار بالكبار فطغت على المسرح علاقات جديدة تمثلت فى جماعات الرفاق، أو الأصدقاء والتغير فى التراكيب الأسرية، ودخول المرأة إلى سوق العمل، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم والتزايد السكانى بمشكلاته المتعددة وتغير الاتجاهات، والقيم والأخلاق. ومن أهم هذه المتغيرات أيضاً التركيبة السكانية وزيادة عدد السكان أكثر من الموارد المتاحة، واختلاف توزيع السكان، هذا بالإضافة إلى انتشار بعض الظاهرات الاجتماعية السلبية مثل جرائم العنف، والإرهاب والمخدرات والإدمان والتفكك الأسرى إلى غيرها.

ويتطلب هذا التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، وإلا قضى عليهما هذا التغير بقطاره المندفع، ولا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفا إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك ويضع هذا العبء أساساً على النظام التربوى.

والمتغيرات التى ينطوى عليها عصر المعلومات ستحدث بالضرورة هزات عنيفة فى منظومة التربية من حيث فلسفتها وسياستها ودورها ومؤسساتها ومناهجها، وأساليبها، وأن كل تغيير اجتماعى لابد وأن يصاحبه تغيير تربوى إلا أن الأمر نتيجة للنقلة النوعية الحادة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات لا يمكن وصفه بأقل من كونه ثورة شاملة فى تنمية الإنسان المصرى ويقع عبء هذه المهمة على التربية لتسد الفجوة بين قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية والتغيرات التكنولوجية، والمادية؛ لأن التربية هى التى تكسب السلوك وتعدله وتنوعه وهى التى تشكل الشخصية الإنسانية التى تتفق مع القيم، والاتجاهات الجديدة، فعلاقة التربية بالمجتمع خاصة فى عصر المعلومات علاقة ذات طابع ديناميكى ونجاح التربية يقاس بسرعة استجابتها وتجاوبها مع المتغيرات الاجتماعية ذات الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطئ الذى تتسم به عمليات التجديد التربوى المحكومة بالقاعدة الزمنية لقوانين التغير الاجتماعى، وهنا ينشأ حدوث فجوة تربوية بين مطالب المجتمع وأداء مؤسساته التربوية لذلك فإن تربية المستقبل لابد أن تكسب الإنسان العصرى أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير وقابلية التنقل بمعناه لتغير أماكن العمل والمعيشة والتنقل الاجتماعى تحت فعل الحراك الاجتماعى المتوقع، والتنقل الفكرى كنتيجة لانفجار المعرفة، وسرعة تغير المفاهيم، ولذلك فإن تنمية الإنسان العصرى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين تتطلب منه أن يكون قادراً على التعامل مع أدوات وآليات التكنولوجيا المتقدمة.

وهذا يوضح إلى أننا بحاجة إلى معلم قادر على حل المشكلات بالطرق المناسبة والتحول المتبادل، ونمو الشخصية المشتملة على قيم واحتياجات الجيل الجديد ولابد أن يكون قادراً على استيعاب القيم القومية والإنسانية، والتكيف مع المتغيرات الحضارية، وقادراً

على التخطيط وتدريب طلابه على مثل هذه الأمور بهدف تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والأهم من ذلك أن يكون قادراً على القيام بأدوار قيادية كالإسهام فى عمليات التغير الاجتماعى نحو الأفضل.

سادساً - تحدى الديمقراطية :

تعتبر الديمقراطية نوعاً من الحق السياسى للشعوب، وهى ثقافة وفكر وسلوك، وأنها تحتل فى مجتمعنا مكانة محددة فى منظومة الوعى الاجتماعى والسياسى سواء على مستوى النخبة السياسية والثقافية بكل شرائحها أو على مستوى القواعد الجماهيرية فى المدن والقرى ومختلف التجمعات الاجتماعية. وتشير عديد من البحوث إلى أن مسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية تحتل مكانة متدنية فى الوعى الشعبى. وحتى بين شرائح الصفوة المهتمة اهتماماً مباشراً بشئون السياسة والحكم. ونجد قضاياالتنمية والتحرر الوطنى تتصدر أولويات اهتماماتها بينما تتوازى مسألة الديمقراطية والحق فى المشاركة السياسية من دائرة الاهتمام، وهناك فريق آخر يعتقد أن تحرير الوطن أهم من تحرير المواطن والذى يجعل من الحرية الاقتصادية والاجتماعية سابقة على الحرية السياسية. وفريق ثالث يرى تأجيل الديمقراطية لأن الديمقراطية لابد وأن تسير بخطوات محسوبة متواكبة مع ما يتحقق فى المجتمع من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ومعنى الديمقراطية يرجع فى الأصل إلى فلاسفة الإغريق إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضرابات الثورية التى حدثت فى المجتمعات الغربية فى نهاية القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة فى الجدل الذى دار حول معنى الديمقراطية وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التى تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة.

وتعتبر مشاركة العنصر البشرى فى عملية التنمية، وتحقيق الإبداع فيها هما جزء من العملية الديمقراطية الأوسع، وهما رهن بواقع الحريات التى يمارسها المواطن والحقوق التى يتمتع بها، وشعوره بالكرامة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة، والحصول على نصيبه العادل من ثمار التنمية. لقد أدى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية فى

العملية الإنمائية إلى الابتعاد عن الفئة التى لها المصلحة الحقيقية فى التنمية. وأن غياب أو تقليص المشاركة الشعبية والديمقراطية قد أديا إلى ضعف الانجازات الإنمائية إذ أن التقدم الاقتصادى لا يتوقع تحقيقه واستمراره في غيبة الإصلاح السياسى والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع، وتمتع فعال بالحريات السياسية.

وهذا التحول الديمقراطى لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب فى المشاركة السياسية، وصنع القرار فحسب، ولكنه أصبح شرطاً ضرورياً للثورة التكنولوجية، وثورة التكتلات الاقتصادية حيث تعتمد الثورة التكنولوجية على العقل البشرى الذى تعد الحرية شرطاً لازماً لضمان عمله بقوة كاملة هذا بالإضافة إلى أن المشكلات المتجددة وبخاصة الناجمة عن الثورة التكنولوجية هى من التعقيد والتشعب بحيث تتجاوز قدرة أية أجهزة حكومية مركزية لأية دولة. فتغير الديمقراطية يفرض على التعليم الجامعى أعباء ليعد المواطنين للمشاركة المسئولة فى حركة المجتمع ولا يقتصر أثر متغير الديمقراطية على هذا الأمر وإنما فرض على الجامعة أن تغير من سياستها فى الاقتصار على تعليم الصفوة إلى أن تفتح أبوابها لتعليم الجماهير العريضة وظهرت الجامعات ذات الأعداد الفقيرة.

ولقد ترتب على ما سبق مسئوليات جديدة على الأنظمة التربوية ومنها ديمقراطية التعليم **Democratization of Education** التى أدت إلى التوسع فى الخدمات التعليمية وتقديمها لمجموعات متباينة من الطلاب أكثر من أى وقت مضى، ومن ثم لم تعد مهمة التربية تحديد وانتقاء الأفراد الذين تقدم لهم الفرص التعليمية وإنما أصبحت مهمتها تهيئة الشروط التى تساعد كل فرد على الوصول إلى حد يمكنه الوصول إليه وتسمح به استعداداته، وهذا يتطلب من المعلمين إعداد أنفسهم وتهيئتها لمواجهة ذلك بالإلمام بالخلفيات الثقافية والاجتماعية المتباينة لتحديد حاجات التعلم لدى الطلبة وتكيف البيئات التعليمية للأوضاع المتغيرة وفى سبيل تحقيق ديمقراطية التعلم حددت منظمة اليونسكو هدفين هما:

أولاً: جعل حق التعليم واقعاً ملموساً لكل المواطنين.

ثانياً : يتمثل فى مساعدة الدول الأعضاء فى بناء وتجديد أنظمتها التعليمية كى تتمكن من مواجهة تحديات القرن الحادىوالعشرين بما فيه تحدى حق التعليم لكل مواطن.

وتحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب تهيئة المعلم للتعامل مع الأعداد الكبيرة من الطلاب متى يتطلب الأمر ذلك، ومن خلال الأنظمة غير التقليدية، وبخاصة الأشكال المتعددة للتعليم والذى يجب أن نتوسع فى أنماطه وأساليبه حتى نتمكن من استيعاب كل الراغبين فى مواصلة تعليمهم مع الأخذ فى الاعتبار التباين الكبير الذى يجب أن يوجد فى نظام إعداد المواد التعليمية لهذه الصيغ التعليمية غير التقليدية حيث يفضل أن تتمشى مع مفاهيم التعلم الذاتى ومبادئه المختلفة.

كما يفرض ذلك أيضا على كليات التربية أن تجمع في إعدادها وتدريبها للمعلمين بين التدريس فى التعليم النظامى، وبين العمل فى محو الأمية بحيث يؤهل المعلم للعمل فى كليهما وفى هذا توفير للوقت والجهد، والنفقات وفيه كذلك استجابة لهذا التحدى الكبير والمتمثل فى الأعداد الكبيرة من الأميين التى مازالت أعدادها تتزايد، وبخاصة الدول النامية رغم أننا أصبحنا على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

سابعاً - تحدى الزيادة السكانية :

إن مشكلة السكان مشكلة عالمية كبرى وأنها تأخذ اليوم أبعاداً خطيرة على أبواب القرن الحادى والعشرين وتنذر بتدابير على المستوى العالمى قد لا تكون إنسانية، وتفرض على الدول المختلفة اتخاذ إجراءات صارمة أحياناً حيث من المتوقع وصول عدد سكان العالم سنة ٢٠٢٥ إلى ١٤,٥ مليار نسمة وأن يتركز ٩٥٪ من الزيادة السكانية فى الدول النامية وأن يكون عدد السكان عام ٢٠٢٠ فى الوطن العربى ٥١٤ مليون منهم حوالى ٨٥ مليون نسمة فى مصر وحدها، وإذا كانت الإنطلاقة الثقافية متمثلة فى الثورة الصناعية كعنصر من عناصر التنمية فى المجتمع فإن الزيادة القادمة تضع علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الحياة فى بدايات القرن القادم.

كما تعد الزيادة السكانية أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر وتخطو نحو القرن الحادى والعشرين وتزداد حدة المشكلة إذا أدركنا أن الموارد وخاصة الزراعة والغذاء لا

يتضاعف بنفس المعدل الذى يتضاعف به عدد السكان ومن هنا توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد وهذه الزيادة السكانية وهى تمثل تحدياً خطيراً لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى فهى تعرقل تقدمه وتجعل اليوم الدراسى الكامل عدة فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما جعلت وباء الدروس الخصوصية ينتعش نتيجة إزدحام الفصل المدرسى، ونقص الاستيعاب لدى الطلاب، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة وأن مواجهة هذه التحديات يتطلب تطوير التعليم كخيار استراتيجى.

ومن المعروف أن كثافة السكان ونوعياتهم ومستوياتهم لها تأثيراتها على معدلات النمو والتطوير والتغير فى المجتمع وفى بعض المجتمعات تكون الزيادة السكانية أمر مرغوب فيه لتوافر الموارد الكفيلة باستيعاب هذه الزيادة وفى بعضها الآخر تعتبر الزيادة معوقاً للتنمية غير أن السائد هو معاناة العالم أجمع من مشكلة الزيادة السكانية وعلى الرغم من الانخفاض الضئيل فى معدلات الخصوبة فى العقدين الماضيين إلا أن سكان العالم استمروا فى الزيادة ويمثل الزيادة السكانية شبحاً يواجه المجتمع حيث يلتهم كل عوائد التنمية ويهدد كل المنجزات التى يمكن تحقيقها ويفسر لنا ذلك الضغط غير المسبوق على أنظمة التعليم وزيادة الطلب عليها.

والملاحظ أن معدل الزيادة السكانية العالى يلتهم كل المجهودات التى تبذلها الدولة من إنشاء مدارس، ومساكن، ومستشفيات وتدنى مستوى الخدمات بأنواعها كما أن لها أثراً سلبياً على التعليم والنظام التعليمى فهى تعرقل اليوم وتجعله على فترات فضلا على تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ ونقص الاستيعاب وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم عن المعدلات المعقولة مما يسبب زيادة نسبة الأمية وتسرب التلاميذ من التعليم هذا بالإضافة إلى أن الانفجار السكانى يؤدى إلى انتشار ظواهر التطرف والإرهاب خصوصاً فى المناطق العشوائية.

وترجع مشكلة الزيادة السكانية إلى ارتفاع معدل النمو السكانى وسوء توزيع السكان وقد تؤدى مشكلة الانفجار السكانى إلى عقبات خطيرة تعوق عملية التنمية

مما تنتجه من عدم التوازن بين الكثافة السكانية والموارد المتاحة والعجز عن توفير الغذاء اللازم لهذا العدد المتزايد من السكان، وعدم توفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة فى مختلف مراحل التعليم، وعدم القدرة على توفير فرص العمل لهذا العدد من الشباب مما ينتج عنه مشكلة البطالة، وغيرها من آثار المشكلة السكانية مما ينتج عنه عدم القدرة على استغلال هذه الطاقة والموارد المتاحة من الشباب وكيفية الاستفادة من المهارات والقدرات لديهم.

ولمواجهة هذه التحديات المعاصرة والتغيرات السريعة فى مختلف المجالات والقدرة على متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى وبذلك يتطلب على كلية التربية أن تقوم بإعداد معلم المستقبل الذى يجب أن يكون معلماً باحثا ومعلما مثقفا ومعلما تقنيا ومعلما مبتكرا.

وفى ضوء ذلك فعلى التربية كإحدى الوسائل المهمة والضرورية فى مواجهة الحاضر والمستقبل وتحدياتهما أن تصيغ من الخطط والأساليب ما يساعد على مواجهة تلك التحديات من خلال إعداد الأطفال وتهيئتهم للتعامل مع تحديات المستقبل فى القرن الحادى والعشرين بالطموح والأمل واثقين بأن العصر القادم هو عصرهم وأنهم قادرون على مواجهة تلك التحديات. ولتحقيق ذلك يجب على كلية التربية جامعة الأزهر أن تعمل على تطوير أهدافها وشروط قبول الطلاب بها، وجوانب إعداد الطلاب بها ونظام التربية العملية ونظم تقويم الطلاب، وذلك لإعداد المعلم بما يتفق واحتياجات المجتمع، ومواجهة تحديات المستقبل. وبما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة لتنظيم كليات التربية.